رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي لـ« الثورة » :

رفع مستوى الاقتصاد الوطني وتطوير الحركة التعاونية هدفان نسعى لتحقيقهما

●.. رفع مستوى الاقتصاد الوطني وتطوير الحركة التعاونية الزراعية وتحسين الإنتاج الزراعي والحيواني من ابرز الأهداف التي يسعى لتحقيقها الاتحاد التعاوني الزراعي... غير انه لبلوغ الأهداف لابد من تجاوز عدد من الصعوبات..ذلك ما أكده الأخ/ محمد محمد بشير رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي في حديثه لـ" الثورة".

وتحدث رئيس الاتحاد بكل وضوح عن مجمل القضايا المتعلقة بأنشطة الاتحاد خلال العام الماضي من العام الحالي في مجالات التصدير والتسويق الزراعي والدور الذي يقوم به الاتحاد في رفد الاقتصاد الوطني ,وتطرق في حديثه إلى عدد من الصعوبات التسويقية مع دول الجوار والحلول التي وجه بتنفيذها فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية فيما يخص تسهيل إجراءات التسويق الزراعي إلى دول الجوار...

■ رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي يتحدث إلى المحرر

لقاء/ عبد الواسع الحمدي

النشاط الزراعي يتطور وإنشاء أسواق مركزية بداية الطريق الصحيح

● بداية نتحدث حول اجتماع الهيئة العامة للاتحاد والتي ستعقد اليوم الاثنين ,برأيكم ما هي ابرز القضايا والموضوعات المطروحة في هذا الاجتماع؟

– في البداية أريد أن بأن الهيئة العامة هي الإطار الأعلى في البناء المؤسسي بعد المؤتمر العام للاتحاد وصلاحياتها واسعة وانعقادها سنوي ,وستقف الهيئة العامة أمام عدد من الموضوعات المدرجة أبرزها التصدير العام الذي يتضمن انشطة المكتب التنفذي المختلفة ونجاحات واخفاقات الجمعيات العامة التعاونية ومراكز التصدير والأسواق وتوزيع الآلات والمستلزمات الزراعية مثل " الحراثات- الأسمدة- البذور- وغيرها "وسيقف الاجتماع أمام مناقشة العوائق والصعوبات التي رافقت أنشطة العمل التعاوني والتحديات الناتجة عن انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية (الجات) وانعكاسات ذلك على المزارع اليمني.

كما سيتم أيضاً مناقشة الخطة العامة للاتحاد للعام ٢٠٠٥ والموازنة التقديرية والبرنامج الاستثماري للاتحاد ومشاريعه للعام المقبل والحساب الختامي للفترة ما بين دورتي الانعقاد بين عامي(٢٠٠٣- ٢٠٠٤) وسيقف المشاركون أمام التقارير التي رفعتها دوائر الاتحاد إلى الهيئة العامة وتشمل تلك التقارير الإنجازات والعوائق والمخاطر المستقبلية المتوقعة على المزارع اليمني والجمعيات التعاونية والآراء المقدمة من المكتب التنفيذي لتجاوز هذه المعوقات بما فيها مقترحات بالتوسع في زراعة وإنتاج محاصيل ذات ميزه نسبية وقدرة تنافسية عالية وسيحضر هذا الاجتماع نحو(٨١) عضواً هم عدد أعضاء الجمعية من مختلف المحافظات وهذا العام سيكون الاجتماع تحت شعار (من أجل تعزيز دور الحركة التعاونية الزراعية في التنمية الشاملة) وذلك برعاية كريمة من الأخ/ عبد ربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية وقيادات يمثلون الحكومة والوزارات المختلفة.

ونتوقع كما هو العهد من التعاونيين الخروج بقرارات بناءه تخدم الحركة التعاونية الزراعية وتوسيع رقعتها زراعياً للإسهام في التنمية بشكل عام وفي الجانب الزراعي والحيواني بشكل خاص وتعزيز عائدات البلاد من النقد الخارجي وقبل ذلك كله توسيع فرص العمل في الداخل والحد من استغلال المزارع مع وجود الوسطاء وارتفاع تكاليف ما بعد الحصاد كما نأمل أن تتكامل الجهود المبذولة في القطاع الزراعي مع القطاعين الصناعي والتجاري من أجل الاستفادة من المنتجات الزراعية القابلة للتصنيع بدلاً من استيرادها من الخارج.

أسواق تعاونية

● حول الشأن المحلي... ما تقييمكم للنشاط الإنتاجي الزراعي والحيواني وما هي خططكم في تنمية هذا الجانب؟

– النشاط الزراعي نجده دائماً في تطور وتوسع مستمر وقد استطاع الاتحاد التعاوني الزراعي خلال فترة وجيزة تنظيم الكثير من الجمعيات الزراعية وإنشاء اسواق مركزية في أمانة العاصمة وعدد من المحافظات.

ولدى الاتحاد التعاوني خطه عامة مقرة في المؤتمر الأخير وهو المؤتمر العام الثالث وبموجبها يجري بصورة منتظمة إعداد خطط دوائر المكتب التنفيذي وخطة البرنامج الاستثماري لمشروع تطوير الجمعيات التي تشتمل على المشاريع الاقتصادية في مختلف محافظات الجمهورية وخلال العام الحالي يجري العمل على تنفيذ(٤) أسواق تعاونية وثلاث مزارع لتنظيم الثروة الحيوانية إضافة إلى استكمال مشاريع قيد الإنجاز وعددها(٦) مشاريع تسويقية إلى جانب المجمع التعاوني لحظائر أبقار الحديدة. كما أن المشروعات المقر تنفيذها اعتباراً من العام القادم هي(١١) مشروعاً في مجال التسويق ومشروعان آخران في مجال الثروة الحيوانية... وجميع هذه المشروعات السالفة الذكر يتم الإعداد لتنفيذها وهي نتاج للقاءات الميدانية ما بين السلطة المحلية في المحافظات والاتحاد التعاوني الزراعي وبالتنسيق مع وزارة الزراعة والري وهذه المشاريع تأتي بهدف رفع إنتاجية القطاع الزراعي والحيواني في البلاد وتصب أيضا في رفد الاقتصاد الوطني أما ما يتعلق بالأسواق المحلية فنقوم حالياً بالتنسيق مع وزارة الزراعة والري على إعداد دراسات لنقوم على ضوئها بتنفيذ أسواق جملة ومراكز تجميع المنتجات وإعداد الصادرات ومجمعات تسويقية بهدف مواكبة الاحتياجات الملحة للمنتج والمستهلك.

■ محمد بشير

وهذه الدراسات قمنا بالعمل على تنفيذها بع معرفة ملاحظات الخبراء المحليين والدوليين بأن الأسواق القائمة تفتقر للمعايير اللازمة لتنفيذ الخدمة التسويقية المتميزة للمنتج والمستهلك من حيث المساحة الكافية ووسائل الحفظ وأماكن العرض المناسبة ناهيك عن مستلزمات التغليف الجيد والترويج لها بالأسلوب المناسب.

أسواق في دول الجوار

● وماذا عن الأسواق الخارجية وهل هناك أسواق في دول الجوار للمنتجات الزراعية اليمنية؟

– نعم هناك أسواق جديدة في دول الخليج العربي وشمال أفريقيا والقرن الأفريقي ونسعى جادين لتوسيع تلك الأسواق إلى دولتي سلطنة عمان والعراق والاستفادة من الميزة النسبية للمنتجات الزراعية اليمنية من حيث الجودة وتفاوت مواعيد مواسم الإنتاج والوفرة والندرة للمنتجات لتعزيز إمكانات التبادل التجاري مع البلدان العربية والدول المجاورة الأخرى ونعمل بالتنسيق مع جهات الاختصاص المعنية بالصادرات الزراعية إلى توفير وسيلة نقل بحري لتسهيل وصول منتجاتنا الزراعية إلى الأسواق المستهدفة وتقليل كلفة النقل بما يحقق فوائد مجزية للمنتجين والمصدرين ويساعد على تنمية وتوسيع حجم الصادرات الزراعية... ونحن متفائلون جداً في هذا الجانب وخاصة وقد تكرم فخامة الأخ الرئيس/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية بإصدار توجيهاته بتخصيص وسيله نقل بحري لنقل المنتجات اليمنية للأسواق المستهدفة في دول الجوار وكذلك توجيهاته الكريمة بإنشاء شركة يمنية أردنية مشتركة في مجال التسويق الزراعي .

التبادل والتسويق

● هل بالإمكان تعطونا فكرة عن حجم التبادل للمنتجات الزراعية بين بلادنا ودول الجوار وتحديداً دول الخليج؟

– تعتبر الصادرات الزراعية أهم المجالات التي لعب التعاونيون الدور الرئيسي في النهوض بها وتنميتها وقد بلغ حجم الصادرات الزراعية اليمنية خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٠٠٤ حوالي(٨٠ ألف طن) عبر منفذ حرض فقط وبقيمه تقارب خمسة مليارات ريال يمني ,وخلال العام الماضي وصلت الصادرات الزراعية من مختلف أنواع الفاكهة والمحاصيل النقدية والمختلفة إلى حوالي(١١٠) آلاف طن بما يوازي ١٤ مليار ريال يمني فيما بلغت للأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٢ حوالي ١٦٠ مليون دولار.

وتمثل المملكة العربية السعودية السوق الأكبر لاستيعاب الصادرات وتبلغ نسبتها نحو(٨٠٪) من إجمالي المنتجات الزراعية المصدرة للخارج تليها بقيه أسواق الخليج العربي في الإمارات العربية المتحده- قطر- البحرين- الكويت- إضافة إلى عدد من دول شمال الجزيرة العربية ومنها-(لبنان- سوريا- الأردن) إلى جانب عدد من الصادرات الزراعية المحدودة إلى مصر وبعض دول القرن الأفريقي.

● هل هناك عوائق تقف أمام الصادرات الزراعية اليمنية ,وكيف تتجاوزونها؟

– توجد صعوبات وعوائق لكنها بسيطة ومن أبرزها عدم وجود توصيف خاص بالمصدرين اليمنيين لتنظيم عملية الصادرات الزراعية والتي ستحد من العملية العشوائية التي يتم خلالها إغراق أسواق دول الجوار بمنتجات يمنية لا تنطبق عليها المواصفات والمقاييس التي تم تعميمها مؤخراً على مراكز الصادرات والجمعيات التسويقية.

والى الآن تمكنا من تجاوز الصعوبات المحلية في نطاق العمل التعاوني من حيث الارتقاء بأساليب إعداد الصادرات وتوفير وسائل وإمكانيات الفرز والتعبئة والتغليف

▫ (٨٠) ألف طن حجم الصادرات الزراعية خلال الستة الأشهر الماضية والسعودية أكبر أسواقنا.

▫ رئيس الجمهورية وجه بتخصيص وسيلة نقل بحري لتسويق المنتجات الزراعية لدول الجوار

■ جانب من اجتماع رئيس الاتحاد مع رؤساء الفروع في الاتحاد التعاوني الزراعي

أشواق الأمل

عبدالكريم الخميسي

إلى فخامة الرئيس

■ قبل أن أتوجّه «بأشواقي» إلى الأخ الرئيس حول خطابه الهام في إب، أقول لفضائيتنا العزيزة إنه كان يفترض تقديم «الخطاب» في صدارة النشرة لأهميته .. ثم أقف اليوم وقفة تقدير وإعجاب أمام تلكم الكلمات المضيئات التي هطلت علينا من «إب» مع زخّات المطر الغزير لتعيد الأمل في القلوب، وتطرد اليأس من النفوس، وتفتح الباب لمرحلة قادمة إلينا بالصدق والصراحة والوضوح.

■ لقد اتضح لنا من خلال الخطاب الرئاسي القوي أن قيادتنا السياسية على دراية تامة بما يجري في البلاد بالتفاصيل الدقيقة، وأن تلك «الدراية» تعتبر مقدمة للخطوة التالية وهي «المعالجة»، ومن عُرف طبعه سهل «علاجه».

■ المجالس المحلية – يا فخامة الرئيس – ما زالت تحبو، والاعتراف بها ما زال محدوداً، فإذا لم تجد الرعاية التامة والصلاحيات الكاملة فقد يصيبها الكساح ويتوقف نموها الطبيعي تماماً.

■ القضاء المستقل، والصحافة الحرة، والتصحيح المالي والإداري، ثلاثي لابد منه لاستئصال الفساد، والقيادة هي المرجعية العليا والقوة الدافعة والسند القوي لبناء يمن بلا فساد.

■ وأذكر أنني سمعت الأخ الرئيس قبل سنوات يقول للمسؤولين : اقتربوا من الشعب .. فهل اقتربوا؟! .. واليوم يقول لهم : تواضعوا، واتركوا المباهاة والمفاخرة والبذخ .. فهل سيفعلون؟

ص . ب (٤٨٤١)
alkhmisy@hotmail.com

تأملات

محمد العريقي

مراكزنا الإعلامية في الخارج

■ أي زائر منّا للخارج سيكتشف كم نحن بحاجة إلى فتح مزيد من القنوات الاتصالية مع الآخرين.

■ صحيح أن القناة الفضائية اليمنية تلعب دوراً لا بأس به في تقديم اليمن، لكن هناك ما هو أهم، وهو الوصول إلى عقول وأسماع النخب الفكرية والإعلامية والسياسية التي تمثل قيادات الرأي في مجتمعنا من خلال نفوذها وانشغالها بوسائل الإعلام والمؤسسات البحثية.

■ وخططنا الإعلامية الهادفة إلى تسويق اليمن خارجياً يجب أن تتجه إلى هذه النخب .. ووجود مراكز إعلامية يمنية في عدد من العواصم العربية والأجنبية خطوة مهمة ينبغي أن تُعزّز باستراتيجية محكمة قائمة على تحديد أهداف مسبقة وتقييم للأداء.

■ وخلال تواجدي الشهر الماضي في القاهرة التقيت عدداً من المفكرين المصريين، ووجدتهم يحملون انطباعات إيجابية ومعلومات لا بأس بها عن اليمن، وتبين لي أن المركز الإعلامي في القاهرة – رغم عمره القصير – لعب دوراً كبيراً في غرس ذلك الانطباع من خلال حضورهم فعاليات أقامها المركز .. وهذا يحسب للأستاذ حسين العواضي، وزير الإعلام، الذي شجع إقامة هذه المراكز، وللأخت جميلة علي رجاء، المدير السابق للمركز، التي بثت الحيوية والنشاط في مركز القاهرة منذ افتتاحه .. ووجدت – أيضاً – أفكاراً ممتازة لدى الأخ خالد السودي، المدير الجديد للمركز، بتفعيل نشاط المركز، وسمعت تأكيد الدعم المباشر من سعادة سفيرنا بالقاهرة الأستاذ عبدالعزيز الكميم.

■ وسررتُ كثيراً عندما سمعت أن الأستاذ ناجي الحرازي، مدير المركز الإعلامي في لندن، يشارك في إحدى الندوات الإذاعية بإذاعة الـ (بي . بي . سي) البريطانية متحدثاً باسم المركز الإعلامي بلندن، ووضح الكثير من القضايا التي يجب توضيحها خارجياً عن اليمن.

■ وطموحنا من هذه المراكز لا يقتصر على المشاركات المتواضعة والفعاليات الموسمية، وإنما نأمل أن تتوسع علاقات مراكزنا الإعلامية لتمتد إلى المؤسسات الصحفية والإعلامية الكبيرة ومراكز الأبحاث للنفوذ من خلالها إلى المؤسسات والعقول التي يمكن أن تستفيد منها اليمن سياسياً واقتصادياً.

alariky@maktoob.com